

أمن الطاقة الأوروبي في ظل المنافسة الجزائرية-المغربية على ممرات الغاز الإفريقي

European Energy Security amid Algerian-Moroccan Competition over African Gas Corridors

مبروكي صيفية¹، عرجون شوقي²

¹ مخبر العلوم السياسية الجديدة، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، saifia.mebrouki@univ-msila.dz

² مخبر العلوم السياسية الجديدة، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، chouki.ardjoune@univ-msila.dz

تاريخ النشر: 2026/10/15

تاريخ القبول: 2026/09/26

تاريخ الاستلام: 2026/07/07

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن الالتامثل البنوي بين موقع الجزائر وموقع المغرب في خريطة أمن الطاقة الأوروبي الجديدة التي أعادت الحرب الروسية على أوكرانيا رسم ملامحها، وذلك من خلال تفكيك ثنائية دولة العبور ودولة المصدر الأصلي التي كثيراً ما يُحتزل فيها التنافس بين مشروع خط أنابيب الغاز العابر للصحراء وخط أنابيب نيجيريا-المغرب. تنطلق الدراسة من الإطار النظري لأمن الطاقة ونظرية الاعتماد المتبادل ومفهوم سلاح الطاقة والدبلوماسية الطاقوية، وتعتمد مقارنة تحليلية مقارنة غير متماثلة تتخذ من الموقع البنوي لكل من الجزائر والمغرب وحدة للتحليل، وتعامل نيجيريا والاتحاد الأوروبي بوصفهما فاعلين سياقيين لا طرفين في المقارنة، مع توظيف أداة تحليل المصادر. توصلت الدراسة إلى أن الجزائر تتمتع بازدواجية وظيفية بوصفها منتجاً أصلياً وممرأ في آن واحد، في حين يبقى المغرب دولة عبور يسعى لتقوية موقفه بالتحالفات الدبلوماسية والرهان الاستباقي على الهيدروجين الأخضر. كما تكشف الدراسة أن أمن الطاقة الأوروبي لم يعد مسألة أسعار وإمدادات فحسب، بل امتد ليشمل الاستقرار الإقليمي الإفريقي ذاته.

كلمات مفتاحية: أمن الطاقة، الاعتماد المتبادل، سلاح الطاقة، خط أنابيب الغاز العابر للصحراء، الدبلوماسية الطاقوية.

Abstract:

This study examines the structural asymmetry between Algeria's and Morocco's positions within Europe's reconfigured energy-security landscape following Russia's war on Ukraine, deconstructing the transit-state versus original-source-state dichotomy commonly applied to the rivalry between the Trans-Saharan Gas Pipeline and the Nigeria-Morocco pipeline projects. Drawing on energy-security theory, interdependence theory, and the concepts of the energy weapon and energy diplomacy, the study adopts a comparative analytical method employing an article-analysis tool to identify shared patterns across both cases. Findings indicate that Algeria enjoys a rare functional duality as both original producer and transit corridor, whereas Morocco remains essentially a transit/transformation state compensating for the absence of substantial domestic reserves through diplomatic alliances and a proactive bet on green hydrogen. The study further reveals that European energy security has expanded beyond price and supply concerns to encompass African regional stability itself.

Keywords: Energy security; Interdependence; Energy weapon; Trans-Saharan Gas Pipeline; Energy diplomacy.

المؤلف المرسل: مبروكي صيفية، saifia.mebrouki@univ-msila.dz

مقدمة:

لم تكد الحرب الروسية على أوكرانيا تتقد شرارتها في فبراير 2022 حتى أعادت رسم خريطة أمن الطاقة الأوروبي بأكملها من جذورها، إذ لم يعد بإمكان الاتحاد الأوروبي الاستمرار في نمط الاعتماد التقليدي على الغاز الروسي الذي شكّل لعقود طويلة العمود الفقري لإمداداته من الطاقة الأحفورية، ومن ثمّ اتجهت أنظار بروكسل جنوباً وغرباً نحو شمال إفريقيا وغربها، لا بحثاً عن حل ترقيعي عابر بقدر ما هو بحث محموم عن بديل استراتيجي قادر على سد فجوة لم يكن أحد قد استعد لاتساعها بهذه السرعة. وقد أعاد هذا الانسحاب التدريجي من السوق الروسية، الذي فرضته الضرورة أكثر مما اختارته الإرادة السياسية، إحياء مشروعات متنافسين لنقل الغاز الإفريقي نحو الأسواق الأوروبية: خط أنابيب الغاز العابر للصحراء الرابط بين نيجيريا والجزائر من جهة، وخط أنابيب نيجيريا-المغرب الممتد عبر الساحل الغربي الإفريقي وصولاً إلى إسبانيا من جهة أخرى.

غير أن هذا التنافس، على قدر ما يبدو من أهميته الظاهرة، كثيراً ما يُختزل في الدراسات المتداولة إلى مجرد سباق بين "ممرين" أو "طريقين" للعبور، وكأن المسألة لا تعدو كونها مفاضلة هندسية بين مسارين جغرافيين متكافئين، في حين أن هذا الاختزال يتغافل عن تمييز منهجي بالغ الدقة ينبغي أن يؤسس عليه أي تحليل جاد لموازن القوى في هذا الملف، وهو الفارق بين الجزائر بوصفها دولة عبور فحسب، والجزائر بوصفها دولة مصدرة أصلية للغاز منذ عقود، تمتلك احتياطياً هائلاً وبنية تحتية قائمة فعلاً لا مجرد مسار جغرافي محتمل على الورق. فبينما يفتقر المغرب إلى احتياطي ذاتي كبير من الغاز الطبيعي، ولا يخفى أن هذا النقص البنيوي يدفعه إلى تعويضه عبر الاستثمار في موقعه كنقطة عبور وتحالفاته الدبلوماسية، تتمتع الجزائر بما يمكن تسميته بالازدواجية الوظيفية، أي الجمع بين صفتي المنتج الأصلي والممر في آن واحد، وهو ما يمنحها موقعاً تفاوضياً مزدوج المصدر لا أحادياً كما هو حال منافستها.

ولعل ما يزيد هذا الفارق البنيوي دلالة هو أنه لا يُقرأ بمعزل عن سؤال أعمق يتصل بطبيعة العلاقة نفسها بين المورد والمستورد، ذلك أن أي علاقة طاقوية بين طرفين لا تُختزل في كونها "تبادلية" بالمعنى الحرفي للكلمة، بل تحتل درجات متفاوتة من التكافؤ يصعب الوقوف عليها دون استحضار الإطار النظري الذي يفكك مفهوم الاعتماد المتبادل ذاته إلى مكوناته الأساسيين: الحساسية والضعف .

إشكالية الدراسة :

انطلاقاً مما سبق، تتحدد إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: إلى أي مدى يحدد التباين بين موقع الجزائر البنيوي بوصفها منتجاً أصلياً وممرّاً في آن واحد، وموقع المغرب بوصفه دولة عبور/تحويل، اختلاف وزن كل منهما في معادلة أمن الطاقة الأوروبي ضمن مشروع الغاز الإفريقيين، وهل يمكن تفسير هذا الاختلاف بأدوات نظرية الاعتماد المتبادل

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي جملة من الأسئلة الفرعية التي تتوخى الدراسة الإجابة عنها تباعاً:

— ما طبيعة المخاطر السياسية والأمنية والتمويلية التي يواجهها مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء مقارنة بمشروع أنبوب نيجيريا-المغرب؟

— إلى أي حد تختلف استراتيجيات الجزائر والمغرب في إدارة هذا التنافس، وكيف يؤثر موقع نيجيريا، بوصفها المصدر الأصلي المشترك للمشروعين، في هامش المناورة المتاح لكل منهما؟

- كيف يمكن توظيف مفهومي الحساسية والضعف في أدبيات الاعتماد المتبادل لتفسير التفاوت في مواقع القوة بين الجزائر والمغرب إزاء أوروبا؟

- ما مدى ارتباط أمن الطاقة الأوروبي بالاستقرار الإقليمي الإفريقي الأوسع، بما يتجاوز حدود القراءة الاقتصادية الصرفة لهذا الملف؟

فرضية الدراسة:

وتنطلق الدراسة من فرضية مركزية وفرضيات فرعية متفرعة عنها، على النحو التالي:

- **الفرضية المركزية:** لا تعني الازدواجية الوظيفية الجزائرية مجرد تفوق تقني أو اقتصادي عابر، بل تعني تحديداً أن الجزائر أقل ضعفاً - بالمعنى الدقيق الذي تحمله كلمة الضعف في أدبيات الاعتماد المتبادل - من المغرب في أي سيناريو قطيعة أو أزمة محتملة، ذلك أن كلفة إيجاد بديل عن السوق الجزائرية تبدو أعلى بكثير من كلفة إيجاد بديل عن مشروع عبور لم يكتمل بعد.

- **الفرضية الفرعية الأولى:** حساسية أوروبا تجاه أي اضطراب في مشروع العبور المغربي أقل حدة زمنياً منها تجاه أي اضطراب فالإمدادات الجزائرية المباشرة، وهو ما يرجح كفة الجزائر في معادلة النفوذ التفاوضي.

- **الفرضية الفرعية الثانية:** كلما ازدادت حدة المخاطر الأمنية والسياسية التي يواجهها مشروع العبور عبر عدة دول وسيطة، كلما ضعفت قدرته التنافسية أمام مشروع أحادي المصدر كالأنبوب العابر للصحراء.

- **الفرضية الفرعية الثالثة:** يرتبط استقرار أمن الطاقة الأوروبي المستمد من المشروعين معاً، ولو بدرجات متفاوتة، بمدى الاستقرار السياسي والأمني الذي تنعم به منطقة الساحل والصحراء الإفريقية الأوسع.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف المتكاملة، يأتي في مقدمتها الكشف عن الفارق البنيوي بين موقع الجزائر وموقع المغرب في معادلة أمن الطاقة الأوروبي، تجاوزاً للقراءة السطحية التي تسوّي بينهما بوصفهما مجرد ممرين متنافسين. كما تروم الدراسة تفكيك مفهومي الحساسية والضعف في إطار نظرية الاعتماد المتبادل وتوظيفهما أداة تحليلية لفهم موازين القوى بين الأطراف المعنية، فضلاً عن تحديد طبيعة المخاطر السياسية والأمنية والتمويلية التي تواجه كلاً من مشروع الأنبوب العابر للصحراء ومشروع الأنبوب النيجيري المغربي. وتتوخى الدراسة أيضاً بيان مدى ارتباط هذا التنافس الطاقوي بالاستقرار

الإقليمي الإفريقي الأوسع، بما يفتح الباب أمام قراءة أكثر شمولاً لأبعاد الملف تتجاوز حدود التحليل الاقتصادي الضيق.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على مقارنة تحليلية مقارنة غير متماثلة ، وهي مقارنة لا تفترض تكافؤ الحالتين المقارنتين، بل تتخذ من اختلاف موقعيهما داخل منظومة أمن الطاقة الأوروبي موضوعاً للمقارنة ذاتها ومحاولة معرفة الفرق بين الدول المنتجة و ودول العبور إضافة الى تحليل العلاقة الطاقوية بين افريقيا واوروبا بما يخدم الإجابة عن إشكالية البحث ويؤسس لخاتمة تركيبية تتجاوز السرد الوصفي إلى التحليل النقدي المسنود نظرياً.

تعتمد الدراسة مقارنة تحليلية مقارنة غير متماثلة؛ بمعنى أنها لا تفترض تكافؤ الحالتين وإنما تتخذ من تباين موقعيهما موضوعاً للمقارنة ذاتها. وعليه فإن وحدة التحليل فيها هي الموقع البنيوي لكل من الجزائر والمغرب داخل سلسلة إمداد الغاز الإفريقي نحو السوق الأوروبية، وهو الأساس المشترك الذي تقاس عليه الدولتان بالمعايير نفسها رغم اختلاف نتائج القياس ويُحدّد هذا اللاتماثل بأربعة معايير هي الاحتياطي الذاتي من الغاز والبنية التحتية القائمة فعلاً والدور الوظيفي (إنتاج أو عبور أو الاثنان معاً) والموقع التفاوضي مقاساً بالחסاسية والضعف كما صاغهما كيوهين وناي في نظرية الاعتماد المتبادل أما نيجيريا والاتحاد الأوروبي فلا يدخلان طرفين في المقارنة بل فاعلين سياقيين؛ إذ تضع الأولى بقدراتها الإنتاجية سقفاً مشتركاً لما يمكن أن يتحقق في المشروعين معاً، ويرسم الثاني بحجم طلبه وقوته التنظيمية الشروط التي تقبل بها الإمدادات. ومن ثم يخدم هذا التصميم اختبار الفرضية المركزية وفرضياتها الفرعية، بما يتجاوز السرد الوصفي إلى تحليل مسنود نظرياً.

أولاً: الإطار النظري والمفاهيمي

1- مفهوم أمن الطاقة:

يتحدد التعريف الأكثر قبولاً في العالم الغربي لأمن الطاقة حول توافر إمدادات كافية بأسعار معقولة، وهو تعريف يبدو للوهلة الأولى بسيطاً ومباشراً، ولا يخفى مع ذلك أن هذه البساطة الظاهرية لا تعدو كونها قناعاً يُخفي وراءه طبقات متعددة من التعقيد السياسي والاقتصادي والأمني، إذ يكفي أن

نتساءل عمن يحدد "الكفاية" ومن يقرر "المعقولة" حتى يفتح التعريف على تأويلات متضاربة بتضارب مصالح الأطراف المعنية.¹

وإذا كان التعريف المعتاد لأمن الطاقة في العالم المتقدم يبقى ببساطة مرتبطاً بتوافر إمدادات كافية بأسعار معقولة²، فإن هذا التبسيط لا ينبغي أن يُنسبنا أن استراتيجية الأمن القومي لأي بلد تعكس عادة قيم وقدرات الحكومة القائمة فضلاً عن الأوضاع الأمنية الدولية والداخلية السائدة وهو ما يجعل من الضروري ألا يُقرأ أمن الطاقة بمعزل عن السياق الجيوسياسي الأوسع الذي ينشأ فيه، ذلك أن معياري "الكفاية" و"المعقولة" يتبدلان بتبدل موازين القوى بين المورد والمستورد أكثر مما يتبدلان بتبدل الأسعار في الأسواق العالمية وحدها.³

ولتفكيك هذا المفهوم الشامل تفكيكاً أدق مما يتيح التعريف المختصر يمكن الاستناد إلى بنية رباعية الأبعاد تفصل بين مكونات منظومة إمداد الطاقة والأحداث الخارجية المهددة لها من جهة ونتائجها على رفاه السكان وسلامة الدولة من جهة أخرى، بحيث يصبح كل بُعد من هذه الأبعاد الأربعة قابلاً للقياس على حدة قبل تركيبه في صورة شاملة.

فمنظومة إمداد الطاقة تعني سلاسل التوريد المكونة من أصول الإنتاج والنقل والتوزيع المحلية والخارجية التي تتيح وصول منتجات الطاقة إلى مستخدميها النهائيين داخل البلد بما في ذلك حقول النفط والغاز الخارجية ومرافق الاستخراج المرتبطة بها، فضلاً عن الأصول الأخرى المستخدمة في الإنتاج أو التحويل كالمحطات النووية والكهرومائية والحرارية ومصافي التكرير وبنية النقل من محطات وأنابيب ومحطات ضخ وناقلات وخطوط كهرباء وموصلات وأصول التوزيع المحلية كشبكات الغاز والكهرباء المحلية، وهي منظومة تتسع بقدر ما تتشابه حتى يصعب أحياناً حصر أطرافها جميعاً في تحليل واحد.⁴

أما الأحداث الخارجية فتشير إلى أحداث تكون أساساً خارجة عن سلطة الدولة التنفيذية أو غيرها من السلطات، عادة لأنها نتيجة أفعال متعمدة من جانب فاعلين أجانب من دول أو من غير الدول -بما في ذلك الشركات الخاصة- لا تستطيع الدولة التحكم فيهم أو لأنها نتيجة أحداث طبيعية لا يمكن السيطرة عليها⁵، وهو تعريف ينطبق بدقة لافتة على حالة انقطاع الغاز الروسي عن أوروبا التي لم تكن بروكسل قادرة على منعها رغم كل أدوات نفوذها الاقتصادي بل لعلها بالكاد استطاعت التخفيف من وطأتها بعد وقوعها لا استباقها.

ويكتمل هذا التعريف الرباعي بربط النتائج بمستويين متميزين، أولهما رفاه السكان الذي يعني النتائج المتعلقة بالصحة والقدرة على ممارسة الحقوق الأساسية والرفاه الاجتماعي والاقتصادي، وثانيهما سلامة الدولة وإقليمها ومؤسساتها التي تشير من جهتها إلى مدى قدرة الدولة على الاستمرار في أداء وظائفها الأساسية ولا سيما الدفاع عن الإقليم وكذلك إلى مدى استمرار الحكومة المنتخبة في الحكم وفقاً لتفويضها وللنظام الدستوري⁶. ومن هذا المنظور الشامل يتضح أن أزمة الغاز الأوروبية لم تكن أزمة أسعار عابرة كما صُوِّرت في بعض التغطيات الإعلامية المتسعة، بل كانت تهديداً حقيقياً لاستقرار مؤسسات الدول الأوروبية ورفاه مواطنيها في آن واحد، وهو ما يفسر سرعة التحرك الأوروبي نحو بدائل لم تكن تُدرس بهذه الجدية في ظروف أخرى أقل إلحاحاً.

- منظور المنتج الأصلي مقابل منظور دولة العبور والمستهلك:

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن أمن الطاقة من منظور الدول المصدرة للطاقة يتعلق أساساً بأمن الطلب على صادراتها التي تشكل في أغلب الحالات -بما فيها حالة روسيا- جزءاً كبيراً من ميزانية الدولة⁷، وهو ما يفسر حرص الدول المصدرة على تنويع أسواقها بقدر حرص الدول المستهلكة على تنويع مورديها، ذلك أن كلا الطرفين يخشى في نهاية المطاف نفس الشيء تقريباً أن يجد نفسه رهينة طرف واحد لا بديل عنه في لحظة أزمة.

وتشمل استراتيجيات تعزيز أمن الطلب هذا التقليل من تقلبات الأسعار و مواجهة منافسة الموردين الآخرين إضافة إلى محاولة الحد من الاعتماد على طرق العبور المحدودة وعلى عدد محدود من المشترين⁸، وهي استراتيجيات تنطبق حرفياً على الحالة الجزائرية التي تسعى منذ سنوات إلى تنويع منافذها التصديرية بعيداً عن الاعتماد المصري على السوق الإيطالية والإسبانية، وإن كان من المشكوك فيه أن يكتمل هذا التنويع في الأمد القريب بالنظر إلى ضخامة الاستثمار الذي يتطلبه فتح أسواق جديدة بنفس الكفاءة اللوجستية.

ومن هذا المنطلق تنظر الدولة إلى الموارد الطاقوية وبنية الإنتاج والنقل بوصفها أصولاً استراتيجية ينبغي أن تخضع لسيطرتها أو لإشرافها اللصيق نظراً لأهميتها بالنسبة للرفاه القومي الشامل⁹، وهي رؤية تفسر إلى حد بعيد حرص الجزائر على إبقاء شركة سوناطراك تحت سيطرة الدولة الكاملة رغم انفتاحها

الجزئي على الشراكات الأجنبية إذ يبدو أن منطق السيادة على القرار الطاقوي يعلو في الحسابات الجزائرية على منطق الكفاءة الاقتصادية المجردة.

وعليه فإن الدول المصدرة للطاقة تركز على الحفاظ على أمن الطلب على صادراتها التي تولّد في نهاية المطاف الحصة الكبرى من عائدات حكوماتها، في حين يظل هاجس الدول المستوردة منصباً على استمرارية الإمداد لا على استمرارية الطلب، وهي ثنائية تتكرر بصورة أو بأخرى في كل علاقة طاقوية بين مصدر ومستورد أياً كانت الجغرافيا التي تجمعهما.

- من سلاح الطاقة إلى الدبلوماسية الطاقوية:

لقد كان التهديد الذي تمثله قدرة الدول المصدرة للطاقة على استخدام سيطرتها على إمدادات الطاقة للتأثير على السلوك السياسي للدول العميلة يُسمى سلاح النفط أثناء حظر النفط عام 1973، وإقراراً بقدرة الموردين على التحكم في مصادر طاقة أخرى كالغاز الطبيعي فإن هذه الدراسة تستخدم مصطلح سلاح الطاقة تعميماً لهذا المفهوم.

وقد كانت هذه التهديدات علنية في حالات عديدة لكن سلاح الطاقة يمكن أن يُستخدم أيضاً بشكل خفي -أو ضمني- كما زُعم أن روسيا فعلت ذلك في مرات عديدة على مدى العقدين الماضيين، وهو ما يفتح الباب أمام تساؤل مشروع لا يمكن حسمه بيقين تام في الوقت الراهن: هل تمتلك الجزائر بدورها هذا النوع من النفوذ الضمني تجاه شركائها الأوروبيين؟ خصوصاً بعد توقيفها ضخ الغاز عبر المغرب سنة 2021 نتيجة خلافات سياسية واستعمالها هذه الورقة.

ولتفعيل هذا السلاح يجب على الدولة أولاً أن توحّد موارد الطاقة في البلد وثانياً أن تحصل على السيطرة على طرق العبور، وثالثاً أن تستخدم موارد الطاقة في محاولة لتعزيز أهدافها السياسية الخاصة من خلال التهديد أو العقاب أو المكافأة -سواء بشكل ضمني أو صريح- لدولة عميلة مستهدفة¹⁰. ويلاحظ هنا أن الجزائر تستوفي الشرطين الأول والثاني بامتياز بحكم سيطرة الدولة على سوناطراك وعلى شبكة الأنابيب دون أن يعني ذلك بالضرورة استيفاءها للشرط الثالث-في علاقتها مع أوروبا-.

غير أن هذا التحليل يجادل بأن نموذج سلاح الطاقة ينبغي أن يتضمن مرحلة رابعة، وهي رد فعل الحكومة التابعة على التهديدات أو ارتفاعات الأسعار أو قطع الإمدادات، وأنه من المفاجئ أن تكون هذه المرحلة الرابعة غائبة في العادة لأنه حسب السيناتور لوغار (Lugar) وغيره من أنصار طرح سلاح الطاقة ليس التهديد في ذاته بل التغيير المحتمل في السياسة كرد فعل عليه.¹¹

وكما يوضح النموذج النظري فإن كل مرحلة من مراحل هذا التسلسل ضرورية للتنفيذ الناجح لسلاح الطاقة، الأمر الذي يجعل غياب أي مرحلة واحدة من هذه المراحل الأربع كافياً وحده لإفشال الأداة برمتها وهو ما يرشدنا إلى أن الحديث عن "سلاح طاقة جزائري" محتمل يظل حديثاً تخمينياً أكثر منه استنتاجاً مسنوداً بأدلة صلبة.

ومع ذلك فإن الدول العميلة حتى الدول الضعيفة والشديدة الاعتماد كدول البلطيق وجورجيا تمكنت من مقاومة تغيير سياساتها لاسترضاء روسيا غالباً من خلال استخدام تحالفات استراتيجية¹²، وهو ما يشير إلى أن فعالية سلاح الطاقة ليست تلقائية أو مضمونة النتائج حتى في أشد حالات الاعتماد اختلالاً، بل تظل رهينة متغيرات إضافية كالتحالفات الخارجية ومدى استعداد الدولة المستهدفة لتحمل كلفة المقاومة.

وخلاصة القول إن مصطلح سلاح الطاقة يدل على أن دولة موردة للطاقة تستخدم مواردها كأداة سياسية لمعاقبة أو إكراه عملائها -أو لمزيج من الاثنين معاً في بعض الأحيان¹³. ويبقى السؤال مفتوحاً حول ما إذا كانت الجزائر تفضل نهجاً مغايراً تماماً قوامه الدبلوماسية الطاقوية بدل الإكراه المباشر، وهو احتمال تدعمه طبيعة علاقتها التاريخية الهادئة نسبياً مع شركائها الأوروبيين مقارنة بتعقيدات العلاقة الروسية الأوروبية.¹⁴

ومقابل منطق الإكراه هذا تُعرّف القوة الجيوسياسية في سياسة الطاقة على أنها قدرة الدولة على السيطرة على موارد الطاقة الوطنية وبنية النقل واستخدامها أو تعديلها سعياً إلى تحقيق أهداف السياسة الخارجية والأمنية، ومن ثمّ فإنّ توظيف القوة الجيوسياسية ينطوي على تبعية الدوافع الاقتصادية للأهداف السياسية.

غير أن ثمة نموذجاً بديلاً يطرح فكرة أن الاتحاد الأوروبي يشكّل دولة تنظيمية هائلة بفضل سوقه الموحد القائم على القواعد وسياسة المنافسة فيه التي تُعدّ أداة قوية تتجاوز حدود الاتحاد الأوروبي بكثير¹⁵. ووفق هذا النموذج البديل يمتلك الاتحاد الأوروبي بذلك قوة تنظيمية لا تقل فعالية عن أي قوة إكراه مباشرة، تُعرّف هذه القوة بأنها القدرة على صياغة ومراقبة وتنفيذ مجموعة من قواعد السوق في نطاق قضائي معين¹⁶. وهذا النمط من القوة التنظيمية هو ما مكن بروكسل على سبيل المثال لا الحصر من

فرض تنظيم صارم لانبعاثات الميثان على وارداتها من الغاز أياً كان مصدرها بصرف النظر عن موقف المورد من هذا التنظيم.

وقد أثبتت القوة التنظيمية للاتحاد الأوروبي نجاحاً ملحوظاً وهذا الاستنتاج يحمل دلالة مباشرة على الحالة موضع الدراسة فكلما نجحت بروكسل في فرض معاييرها التنظيمية على مورديها الأفارقة الجدد كلما قلّت حاجتها إلى أدوات جيوسياسية مكلفة لضمان أمن إمداداتها، وهو ما يجعل من التنظيم الأداة الأرجح في يد الجانب الأوروبي مستقبلاً.

يتضح من هذا العرض النظري المزدوج أن أمن الطاقة الأوروبي يتشكل عند تقاطع منطقتين متعارضتين ظاهرياً: منطق سلاح الطاقة القائم على الإكراه من جانب الموردين، ومنطق القوة التنظيمية القائم على فرض القواعد من جانب المستهلك. وهذا التوتر النظري هو بالضبط ما يؤطر التنافس الجزائري المغربي على ممرات الغاز نحو أوروبا، إذ يسعى كل طرف بطريقته الخاصة ووفق حساباته الخاصة إلى تعظيم موقعه التفاوضي دون الانزلاق إلى المواجهة المباشرة مع القوة التنظيمية الأوروبية، وإن كان من المشروع التساؤل عما إذا كانت هذه الحكمة الاستراتيجية ستصمد إذا ما اشتدت المنافسة بين الجزائر والمغرب أنفسهما إلى درجة تدفع أحدهما نحو خيارات أكثر عدائية.

2- نظرية الاعتماد المتبادل:

لا يمكن فهم ديناميكيات هذا التنافس فهماً دقيقاً بمعزل عن نظرية الاعتماد المتبادل التي طوّرها كل من كيوهان وناي، والتي تقوم على تمييز جوهري بين مستويين من الاعتماد لا ينبغي الخلط بينهما البتة وهما الحساسية التي تعني مدى سرعة وحجم التأثير بتغيرات تطرأ خارج حدود الدولة قبل أن تتاح لها فرصة تعديل سياساتها، والضعف وهو الذي يقيس كلفة التكيف الفعلي مع هذه التغيرات بعد استنفاد كل البدائل المتاحة. وبعبارة أدق فإن دولة قد تكون شديدة الحساسية تجاه صدمة خارجية لكنها ضعيفة الضعف إن كانت تملك بدائل سريعة التفعيل، في حين قد تبدو دولة أخرى أقل حساسية ظاهرياً لكنها أشد ضعفاً إن كانت تفتقر إلى أي بديل يُعتد به عند وقوع الأزمة فعلاً.

لقد أظهرت أزمة الغاز الأوروبية كيف يمكن أن يتحول الاعتماد المتبادل ذاته إلى أداة للضغط متى اختل التوازن بين الحساسية والضعف لصالح أحد الأطراف، مما دفع أوروبا لإعادة صياغة معادلات التعامل مع تحديات أمن الطاقة عبر البحث عن أسواق بديلة، وهو ما يفسّر التحول اللافت في الخطاب الأوروبي من الحديث عن "الشراكة الطاقوية" إلى الحديث عن "أمن الإمداد" و"تنويع المصادر" بوصفها

أولوية استراتيجية قصوى ذلك أن التنوع في جوهرة ليس إلا محاولة أوروبية لتقليص ضعفها الخاص أمام أي مورد بعينه بصرف النظر عن مدى الثقة المتبادلة القائمة معه راهناً.

ولا يقف هذا الاعتماد المتبادل عند حدود الغاز الطبيعي وحده بل يمتد اليوم نحو ما يمكن تسميته بـ"الاعتماد المتبادل التكنولوجي" في مجال الهيدروجين الأخضر بحيث تتكرر معادلة الحساسية والضعف ذاتها لكن في حقل مختلف كلياً.

إذ يُعتبر الهيدروجين الأخضر عنصراً رئيسياً في التحول الطاقوي الأوروبي، وقد وقعت الجزائر مذكرات تفاهم مع دول مثل ألمانيا وإيطاليا لاستكشاف فرص إنتاج الهيدروجين، مما ينشئ شبكة اعتماد متبادل جديدة تتجاوز الغاز الطبيعي نحو التكنولوجيا والتمويل¹⁷.

غير أن هذا الاعتماد المتبادل التكنولوجي الناشئ لا يبدو حتى تاريخ كتابة هذه السطور متكافئاً بين الطرفين بأي معيار موضوعي، ذلك أن أوروبا تملك التكنولوجيا ورأس المال في هذه الشراكة الوليدة بينما لا تملك الجزائر منهما إلا موقعاً جغرافياً وبنية تحتية قابلة للتحويل مستقبلاً وهو ما يجعل ميزان الحساسية والضعف في هذا الملف تحديداً أقرب إلى الميل لصالح الطرف الأوروبي خلافاً لما هو عليه الحال في ملف الغاز التقليدي الذي رجحت فيه هذه الدراسة كفة الجزائر. وعليه فإن نظرية الاعتماد المتبادل بامتدادها من الغاز التقليدي إلى تكنولوجيا الهيدروجين لا توفر إطاراً تفسيرياً موحداً يصلح لكل الحالات على حد سواء، بل تكشف عن تباين في كل ملف على حدة، وهو ما يستدعي كما سيتضح في المحاور اللاحقة تطبيق المعيارين ذاتيهما - الحساسية والضعف - على كل حالة فرعية بدل الاكتفاء باستنتاج عام واحد يُسحب على الملف بأكمله.

ثانياً: خريطة مشاريع النقل والإنتاج

1- مشاريع خطوط الأنابيب العابرة للصحراء:

يتصدر مشروعاً خط أنابيب الغاز العابر للصحراء (TSGP) الرابط بين نيجيريا والجزائر وخط أنابيب نيجيريا-المغرب (AAGP أو NMGP) الممتد نحو الساحل الغربي الإفريقي واجهة التنافس الجيوسياسي على مستقبل إمدادات الغاز الإفريقي نحو أوروبا، ولفهم طبيعة هذا التنافس فهماً يتجاوز السطح الإعلامي المتداول لا بد من الوقوف عند الفوارق التقنية والاقتصادية الجوهرية بين المسارين، إذ إن

هذه الفوارق ليست تفصيلاً هندسياً بقدر ما هي مؤشر مباشر على تباين درجة الضعف الذي يعتري كل طرف في هذه المعادلة.

فمن الناحية التقنية يغطي خط أنابيب الغاز العابر للصحراء مسافة 4128 كيلومتراً عبر ثلاث دول ليتصل بشبكة الجزائر المتوسطة عند حاسي الرمل بطاقة تصميمية تصل إلى 30 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً¹⁸. و هذا القصر النسبي في المسار، مقارنة بالمشروع المنافس يمثل ميزة تقنية أولى واضحة ولا يبدو أنه ميزة عابرة بل ميزة بنوية تترتب عليها آثار مباشرة على الكلفة والجدوى كما سيأتي.

أما من حيث الجدوى الاقتصادية فتشير التقديرات إلى أن تكلفة هذا المشروع تتراوح بين 10 و13 مليار دولار¹⁹، وهو ما يجعله أرخص نسبياً بفضل مساره البري الأقصر، كما يجدر الإشارة إلى أن البنية التحتية الجزائرية القائمة فعلاً على غرار خطي ميد غاز وترانسמיד. وهذا الاعتماد على بنية تحتية موجودة سلفاً يختصر سنوات من الإنشاء ومليارات الدولارات من الاستثمار الإضافي الذي يحتاجه أي مشروع ينطلق من الصفر ومن ثم فإن الجزائر لا تراهن هنا على مشروع مستقبلي مجرد بل على تعزيز أصول قائمة بالفعل، وهو فارق جوهري بين استراتيجية "البناء على الموجود" واستراتيجية "البناء من الصفر" التي يضطر إليها المشروع المنافس.

ومن الناحية الجيوسياسية، فإن هذا المسار يقلل من المخاطر المرتبطة بالعبور عبر دول ساحلية متعددة، وهو ما يعزز "اعتماداً متبادلاً ثلاثياً" بين نيجيريا والجزائر وأوروبا. وهذا التوصيف بالاعتماد المتبادل الثلاثي يتقاطع مباشرة مع الإطار النظري الذي جرى تفصيله في المحور الأول، إذ يُظهر أن المشروع لا يخدم مصلحة الجزائر وحدها بل يخلق شبكة مصالح متشابكة يصعب على أي طرف فيها الانسحاب منفرداً دون كلفة، وهذا بالضبط ما يميز الاعتماد المتبادل المتوازن نسبياً عن الاعتماد الأحادي الجانب الذي يفتقر إلى مثل هذه الضمانات المتبادلة.

في المقابل يمتد خط أنابيب المغرب-نيجيريا-المغرب لمسافة تقارب 6900 كيلومتر عابراً 13 دولة ساحلية في غرب إفريقيا آخرها المغرب ثم إسبانيا بطاقة 30 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً بما في ذلك 15 مليار متر مكعب لتزويد المغرب²⁰، وهذا الفارق الهائل في طول المسار يحمل دلالة على اختلاف جوهري في طبيعة المخاطر والتكاليف بين المشروعين، ذلك أن كل دولة إضافية يعبرها الخط تعني بالضرورة طرفاً إضافياً قادراً من حيث المبدأ على تعطيل المشروع بأكمله.

وقد تضخمت تكاليف هذا المشروع المنافس لتتجاوز 25 مليار دولار²¹، إلى جانب الصعوبة الكبيرة في تأمين عقود شراء غاز طويلة الأمد، وتُعد هذه الفجوة في التكلفة عاملاً حاسماً في أي تقييم موضوعي لجدوى المشروع الاستثمارية، إذ يصعب تصديق أن أي مستثمر عقلاني سيفضل المسار الأطول والأكلف ما لم تكن هناك اعتبارات سياسية تفوق الحسابات الاقتصادية البحتة.

ولذلك يُنظر على نطاق واسع إلى هذا المشروع بوصفه أداة دبلوماسية مغربية لخلق "خيارات بديلة" لأوروبا وكسر أي احتكار جغرافي في المنطقة، وهذا التوصيف يكشف أن الرباط لا تراهن أساساً على الجدوى الاقتصادية الصرفة للمشروع بقدر ما تراهن على قيمته الرمزية والدبلوماسية بوصفه أداة لكسر الاحتكار الجزائري الفعلي لممرات الغاز نحو أوروبا عبر المتوسط الغربي، وإن كان من غير الواضح بعد ما إذا كانت هذه القيمة الرمزية وحدها كافية لإقناع مستثمرين فعليين بتمويل مشروع بهذا الحجم من الكلفة.

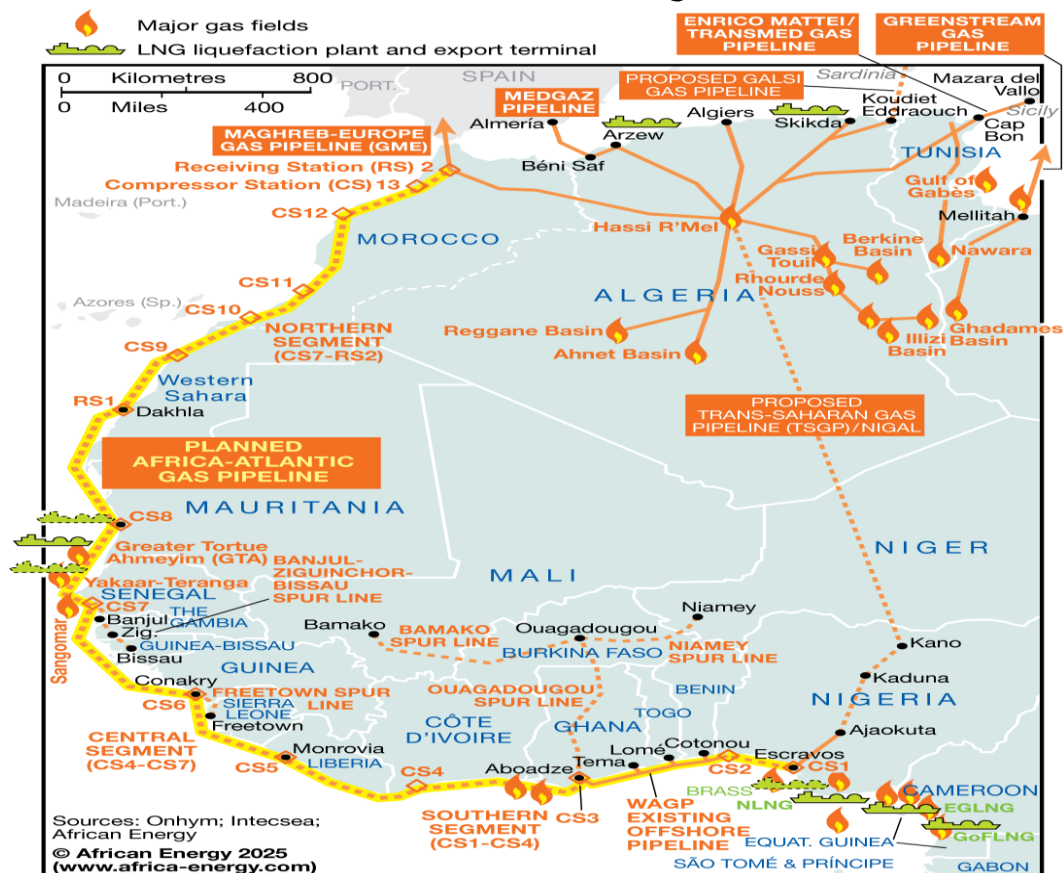
الجدول 1: مقارنة تقنية واقتصادية بين خط أنابيب الغاز العابر للصحراء وخط أنابيب

نيجيريا-المغرب

مقارنة بين خط الغاز العابر للصحراء (TSGP) وخط نيجيريا-المغرب (NMGP)		
المعيار	خط الغاز العابر للصحراء (TSGP)	خط نيجيريا-المغرب (NMGP)
 طول المسار	نحو 4128 كم عبر 3 دول	نحو 6900 كم عبر 13 دولة ساحلية
 الطاقة التصميمية	30 مليار م ³ سنوياً	30 مليار م ³ سنوياً، منها 15 ملياراتاً للمغرب
 التكلفة التقديرية	من 10 إلى 13 مليار دولار	أكثر من 25 مليار دولار
 البنية التحتية	الاستفادة من بعض البنى التحتية القائمة، مثل ميدغاز وترانس ميد	يتطلب إنشاء بنية تحتية واسعة
 الطبيعة الغالبة	مشروع لنقل الغاز وعبره	أداة اقتصادية ودبلوماسية واستراتيجية

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على المعطيات المرفقة

خريطة 1: توضح مسار انايب الغاز TSGP و AAGP



Source: Financing breakthrough could dispel doubts on Nigeria–Morocco gas, African Energy pipeline mega-project

<https://www.africa-energy.com/news-centre/article/financing-breakthrough-could-dispel-doubts-nigeria-morocco-gas>

(ملاحظة تم توقيف العمل بأنبوب الغاز المغربي الأوروبي سنة 2021)

2- الجزائر كمنتج اصلي والمغرب كدولة عبور

يكن أحد أخطر مواطن القصور في كثير من التحليلات المتداولة حول هذا التنافس في معاملة المشروعين كمشروع عبور متكافئين، متجاهلة بذلك فارقاً بنوياً جوهرياً، هو أن الجزائر ليست مجرد ممر جغرافي محتمل للغاز النيجيري بل هي في الأصل مصدر مباشر وتاريخي للغاز نحو أوروبا منذ عقود طويلة تسبق أي حديث عن أنابيب عابرة للصحراء، وهذا التمييز على بساطته الظاهرية هو المفتاح الحقيقي لفهم لماذا لا يمكن قياس ضعف الجزائر بنفس معيار قياس ضعف المغرب في هذا الملف.

فخلافاً للمغرب الذي يفتقر إلى احتياطي غاز محلي كبير ويعتمد كلياً على استيراد أو عبور الغاز تُعدّ الجزائر مورداً مباشراً وتاريخياً لأوروبا منذ سبعينيات القرن الماضي، وهذا الفارق الزمني يمنح الجزائر رصيذاً من الثقة والموثوقية لدى الشركاء الأوروبيين لا يملكه أي مشروع عبور ناشئ حديثاً، ذلك أن الثقة في العلاقات الطاقوية شأناً في ذلك شأن الثقة في أي علاقة استراتيجية طويلة الأمد تُبنى بالتراكم لا بالإعلان.

وبعني هذا أن الميزة التفاوضية الجزائرية مزدوجة المصدر (إنتاج + عبور) في حين تبقى الميزة المحتملة للمغرب أحادية المصدر (عبور فقط) وهو ما يمثل اختلالاً بنوياً ينبغي إبرازه بدل معاملة المشروعين كعمرين متكافئين، وهذا الاختلال البنوي هو بالضبط ما يفسر لماذا تستطيع الجزائر التفاوض من موقع قوة مزدوج بينما يبقى موقف الرباط رهيناً بمدى قدرتها على الإقناع بأن قيمتها كمرر تعوّض غياب أي احتياطي ذاتي يُعتد .

وتتجلى هذه الازدواجية الوظيفية في اعتماد الجزائر على موقعها الجغرافي المتوسطي وشبكة أنابيبها القائمة فعلياً بما فيها الخطوط الرابطة بإيطاليا وإسبانيا لتعزيز مكانتها الإقليمية. ويكن الفارق الجوهري بين البلدين في أن المغرب يفتقر إلى احتياطي ذاتي كبير من الغاز إذ يعتمد على حقل تندرارة الصغير نسبياً، في حين تمتلك الجزائر ثالث أكبر احتياطيات غاز في القارة الإفريقية²²، وهذا التفاوت في حجم الاحتياطي وحده كافٍ فيما يبدو لتفسير سبب اختلاف الرهانات الاستراتيجية للبلدين على المدى الطويل فمن يملك الاحتياطي يملك خيار الانتظار ومن لا يملكه مضطر إلى المغامرة.

غير أن التميز في الموقع لا يعفي الجزائر من تحديات حقيقية إذ تواجه "تحدياً ثلاثياً" يتمثل في نمو الطلب المحلي وتباطؤ إنتاج الغاز والالتزامات طويلة الأمد للتصدير²³، وهو تحدٍ يفرض على الجزائر موازنة

دقيقة بين تلبية احتياجاتها الداخلية المتنامية والوفاء بتعهداتها التصديرية تجاه الشركاء الأوروبيين ولا يخفى أن الإخلال بهذا التوازن ولو مؤقتاً كفيل بأن يمس مصداقيتها كموثوق قد بُنيت على مدى عقود لا يجوز التفريط فيها بسهولة.

وفي هذا السياق بالذات تشير التقديرات إلى أن الكميات الإضافية قصيرة الأجل من الجزائر ستكون محدودة جداً بسبب قيود الإنتاج المحلي²⁴، وهو ما يضع سقفاً واقعياً لأي طموحات أوروبية مبالغ فيها بشأن قدرة الجزائر على تعويض كامل الفجوة الروسية بمفردها، إذ يبدو أن أوروبا مطالبة بإدراك أن التفوق البنيوي الجزائري لا يعني بالضرورة قدرة إنتاجية فورية غير محدودة.

لا يقتصر التنافس الجزائري المغربي على ملف الغاز الطبيعي التقليدي بل يمتد إلى ساحة موازية بدأت تفرض نفسها بقوة على أجندة الشراكة الطاقوية مع أوروبا وهو اقتصاد الهيدروجين الأخضر الذي بات يُنظر إليه بوصفه مستقبل التحول الطاقوي العالمي بعد أفق 2030، وهي ساحة تنافس تختلف عن ساحة الغاز التقليدي اختلافاً جوهرياً من حيث توزيع الحساسية والضعف بين الأطراف، كما سبقت الإشارة إليه في المحور النظري.

وتُعتبر الجزائر "دخيلاً متأخراً" في سباق استثمارات الهيدروجين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مقارنة بالمغرب، وتبني نهجاً تدريجياً يعتمد على استغلال البنية التحتية الحالية للغاز مستقبلاً²⁵، وهذا التأخر النسبي وإن بدا في ظاهره نقطة ضعف إلا أنه قد يعكس أيضاً حذراً استراتيجياً مبرراً يفضل التدرج على المغامرة المكلفة، خصوصاً وأن الجزائر خلافاً للمغرب لا تحتاج إلى "قفزة" في هذا المجال لتثبت جودها الطاقوية أمام أوروبا بل تملك من ورقة الغاز التقليدي ما يكفيها راهناً.

وتشير التقديرات كذلك إلى أن التحديات الاقتصادية والتقنية وفوق كل شيء السياسية والاقتصادية قد تعيق الاستثمار في اقتصاد الهيدروجين إذا لم يتم توفير استقرار مؤسسي²⁶، وهذا التحفظ الصريح من مصدر متخصص يُقي على قدر لا يستهان به من عدم اليقين بشأن مدى قدرة الجزائر على تحويل تأخرها الحالي إلى ريادة مستقبلية في هذا المجال، وهو ما يجعل الحكم النهائي على هذا الملف حكماً مؤجلاً لا يمكن حسمه في اللحظة الراهنة.

وعليه فإن استراتيجية الجزائر تقوم على ما يمكن تسميته بـ"الاستمرارية الآمنة" للاقتصاد القائم على الغاز مع التدرج الحذر نحو الهيدروجين دون المجازفة بالتخلي عن مصدر الدخل الرئيسي الحالي، بينما يسعى المغرب في المقابل إلى ما يشبه "القفزة التعويضية" عبر الرهان الاستباقي على الهيدروجين الأخضر

تعويضاً عن غياب الاحتياطي الهيدروكربوني الذي يحرمه من موقع الجزائر التفاوضي المزدوج، وهما استراتيجيتان لا تعبران فقط عن اختلاف في الموارد المتاحة بل تعبران أيضاً عن اختلاف في درجة الاستعجال التي يفرضها كل موقع بنيوي على صاحبه.

ثالثاً: استراتيجيات الفاعلين

1- الاستراتيجية الجزائرية:

تراهن الجزائر أساساً على موقعها كجسر طبيعي بين إفريقيا وأوروبا، حيث تمتلك شبكة نقل قوية تضم أربعة خطوط أنابيب رئيسية للغاز²⁷، وهذه البنية التحتية القائمة فعلياً والتي استغرق بناؤها عقوداً تشكل رأس مال استراتيجياً يصعب على أي منافس ناشئ تعويضه في الأمد القصير أو المتوسط، ذلك أن البنية التحتية خلافاً لرأس المال المالي لا يمكن استيرادها أو اقتراضها بين عشية وضحاها.

وتترجم الجزائر هذا الموقع إلى التزام استثماري مزدوج من خلال اتفاقيات موقعة مع شركات مثل "إيني" (Eni) الإيطالية لزيادة الإنتاج إلى جانب التركيز على مشاريع الهيدروجين التجريبية على غرار مشروع "SouthH2Corridor" لنقل الهيدروجين الأخضر²⁸، ويكشف هذا الازدواج الاستثماري - بين تعزيز الإنتاج التقليدي والتجريب في الهيدروجين - أن الجزائر لا تراهن على ورقة واحدة بل تسعى إلى تأمين موقعها في معادلة الطاقة الأوروبية على المدينين القريب والبعيد معاً وكأنها تحرص وهذا ما يبدو منطقياً بالنظر إلى موقعها التفاوضي المريح نسبياً على ألا تفرط في مكسب حاضر مقابل رهان مستقبلي لم يثبت جدواه بعد.

2- الاستراتيجية المغربية:

في المقابل، عملت المغرب على استغلال موقعها الجغرافي كنقطة عبور قريبة من أوروبا عبر دمج مشروع خط أنابيب نيجيريا-المغرب مع خطوط الغاز الإقليمية القائمة، سعياً للتحويل إلى مركز إقليمي لتداول ونقل الطاقة رغم فقرها الاحتياطي. وهذا الطموح إلى التحول لـ "مركز إقليمي" يعكس وعياً مغربياً بأن غياب الاحتياطي الذاتي لا يعني بالضرورة غياب الدور الاستراتيجي، شريطة إحسان توظيف الموقع الجغرافي والتحالفات الدبلوماسية وإن كان يصعب الجزم بأن هذا التعويض كافٍ وحده لسد الفجوة البنيوية التي تفصل المغرب عن الجزائر من حيث درجة الضعف النسبي لكل منهما.

ويُعد التحول نحو الهيدروجين الأخضر بمثابة تعويض بنيوي إضافي للمغرب لتعزيز مكانته في سلاسل توريد الطاقة المستقبلية بعيداً عن احتكار الغاز الطبيعي، وهو ما يفسر الرهان المغربي المبكر و الاستباقي على هذه التقنية مقارنة بالنهج الجزائري الأكثر تحفظاً وتدرجاً كما فُصِّل في المحور السابق، ولعل هذا التبكير المغربي، إذا نجح في تكوين ميزة تنافسية فعلية بحلول العقد القادم، هو ما يمكن أن يقلب موازين الضعف والحساسية التي رجّحت هذه الدراسة كفة الجزائر فيها في ملف الغاز التقليدي تحديداً.

3- دور نيجيريا:

لا يمكن قراءة هذا التنافس الثنائي الظاهر بمعزل عن الفاعل الثالث الأساسي فيه: نيجيريا التي تبحث عن فرص جديدة توفرها أسواق الطاقة عبر خط أنابيب (AKK) الداخلي وتستخدم مشروع خط الغاز العابر للصحراء وخط نيجيريا-المغرب معاً كأوراق ضغط تفاوضية لتعظيم استفادتها من الأسواق الأوروبية والمغربية²⁹. وهذا التوظيف المزدوج للمشروعين من جانب أبوجا يكشف عن براعة تفاوضية نيجيرية تسعى لعدم وضع كل بيضها في سلة واحدة، بل الإبقاء على خيارين مفتوحين يعزز كل منهما موقفها التفاوضي في الآخر وكأن نيجيريا بخلاف الجزائر والمغرب تستفيد بالضبط من كونها الطرف الوحيد الذي لا يخسر شيئاً أياً كان المشروع الذي يُكتب له النجاح في نهاية المطاف.

غير أن نيجيريا نفسها تعاني من قيود بنيوية تحد من قدرتها على المناورة إذ تعوقها مشاكل إمداد الغاز والبنية التحتية مما أدى إلى انخفاض صادراتها من الغاز المسال بنسبة 20% في عام 2021³⁰. وهذا الضعف البنيوي في القدرة الإنتاجية النيجيرية يضع سقفاً واقعياً آخر على طموحات كلا المشروعين المتنافسين، أياً كان المسار الذي يُكتب له النجاح، ذلك أن نجاح الأنبوب لا يعني بالضرورة نجاح الإمداد إن ظل المصدر الأصلي للغاز -أي نيجيريا ذاتها- يعاني من عوائق إنتاجية لم تُحل بعد.

4- آخر المستجدات الميدانية (2025-2026)

وقد شهد الملف تطورات ميدانية متسارعة مؤخراً، إذ من المقرر أن تطلق الجزائر خط أنابيب الغاز العابر للصحراء في عام 2026 وسط تصاعد الطلب الأوروبي على إمدادات طاقة بديلة³¹. وهذا الإعلان عن جدول زمني محدد يمنح المشروع الجزائري زخماً إضافياً في السباق مع نظيره المغربي الذي لا يزال في مراحل تخطيط أقل تقدماً، إذ يبدو أن الفارق بين المشروعين لم يعد فارقاً في الجدوى النظرية وحدها، بل بات فارقاً في الجدول الزمني الفعلي للتنفيذ.

وعلى صعيد الأشغال الفعلية أنجزت نيجيريا نحو 70% من حصتها في المسار³²، بينما يمكن القول ان الجزائر لديها بنى تحتية جاهزة، ما يؤكد أن المشروع تجاوز مرحلة الإعلانات السياسية إلى مرحلة التنفيذ الملموس على الأرض بعد سنوات طويلة من التصريحات دون إنجاز فعلي يُذكر، ولا نبالغ إن قلنا إن هذا الانتقال من الخطاب إلى الفعل يشكل بحد ذاته حدثاً يستحق أن يُرصد بعناية أكبر مما حظي به في التغطيات الإعلامية المتاحة حتى الآن.

ويصف مراقبون هذا المشروع بأنه "حلم إفريقي قد يعيد تشكيل أسواق الطاقة العالمية" وهو وصف يعكس حجم التوقعات المعقودة على هذا الممر وإن كان ينبغي التعامل معه بشيء من الحذر النقدي نظراً لما يحمله من طابع دعائي واضح، إذ لا تخلو مثل هذه التوصيفات الإعلامية غالباً من مبالغة تستحق التمحيص قبل تعميمها كحقيقة اقتصادية مؤكدة.

وتكشف هذه المستجدات الميدانية الأخيرة أن ميزان التقدم العملي يميل حتى الآن لصالح المشروع الجزائري النيجيري بفضل انطلاقه الفعلي في التنفيذ بينما لا يزال المشروع المغربي محل تداول أوسع على مستوى الخطاب الدبلوماسي والدراسات الأولية دون جدول زمني ملزم مماثل، وهو ما يعزز الفرضية المركزية لهذه الدراسة القائلة بأن الازدواجية الوظيفية الجزائرية لا تترجم فقط إلى ميزة تفاوضية نظرية، بل إلى تقدم فعلي قابل للقياس على أرض الواقع.

الجدول 2: مقارنة استراتيجيات الفاعلين الثلاثة في ملف الغاز الإفريقي

أدوار الفاعلين في مشروع خط الغاز العابر للصحراء (TSGP) وخط نيجيريا-المغرب (NMGP)		
الفاعل	أداة الرهان الأساسية	درجة التقدم الفعلي حتى 2026
الجزائر	الازدواجية الوظيفية (إنتاج + عبور) والبنية التحتية القائمة	إطلاق المشروع مقرر لعام 2026
المغرب	التحالفات الدبلوماسية والرهان على الهيدروجين الأخضر	مراحل تخطيط أولية دون جدول زمني ملزم
نيجيريا	استخدام المشروعين معا كأوراق ضغط تفاوضية	إنجاز نحو 70% من حصتها في مسار TSGP

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على معطيات الدراسة.

رابعاً: استراتيجية أوروبا في أمنها الطاقوي

1- مستقبل السوق الأوروبي:

رغم حجم الآمال المعقودة على الغاز الإفريقي تشير التحليلات المتخصصة إلى أن الاهتمام الأوروبي الجديد بالغاز الإفريقي من المرجح أن يكون حدثاً قصير إلى متوسط المدى فالطلب الأوروبي على الغاز بدأ بالفعل في الانخفاض ومن المتوقع أن ينخفض بشكل أكبر بعد عام 2030³³، وهذا التقدير المتحفظ يستدعي حذراً منهجياً من المبالغة في تقدير الأهمية طويلة الأمد لممرات الغاز الإفريقي، التي قد لا تكون في نهاية المطاف سوى حل انتقالي في مسار أوروبي أطول نحو إزالة الكربون الكامل، وهو احتمال لا يجوز إغفاله مهما بدت الاستثمارات الراهنة ضخمة أو الخطط الجزائرية والمغربية طموحة.

ولمواجهة هشاشة الاعتماد الأحادي الذي كشفتته الأزمة الروسية، لجأ الاتحاد الأوروبي إلى ما يمكن وصفه بـ"التنوع المفرط" في مصادره، بين الغاز المسال الأمريكي وقطر وإفريقيا والطاقة المتجددة، تجنباً لتكرار صدمة التبعية الروسية وتؤكد الأرقام حجم هذا التحول، إذ لا يزال الاتحاد الأوروبي يعتمد على الواردات لتلبية 88% من احتياجاته من الغاز في عام 2025³⁴، غير أن واردات الاتحاد من المسال الروسي سجلت رقماً قياسياً في الربع الأول من 2026 بارتفاع 16% سنوياً، لتشكل 13% من واردات المسال وقد جرى الإحلال أساساً بالمسال الأمريكي، الذي تضاعفت واردات أوروبا منه أكثر من ثلاث مرات من 29.8 مليار م³ عام 2021 إلى 99.5 مليار م³ في 2025، ووفر 58% من واردات أوروبا من المسال عام 2025³⁵، وهذا التحول نحو الغاز المسال الأمريكي تحديداً، أكثر من الاعتماد على الأنابيب الإفريقية، يضع علامة استفهام مشروعة حول الحجم الحقيقي الذي يمكن أن تحتله ممرات الغاز الإفريقي في المعادلة الأوروبية الكلية على المدى المتوسط، إذ يبدو أن أوروبا وجدت في الغاز الأمريكي بديلاً أسرع تفعيلاً من أي مشروع أنابيب لا يزال قيد الإنشاء.

ومع ذلك، فقد أدى التوسع الموازي في الطاقة المتجددة -الشمسية وطاقة الرياح- إلى تجنب أوروبا استيراد وقود أحفوري بقيمة 51.4 مليار يورو عام 2025³⁶، وهو رقم يكشف أن استراتيجية التنوع الأوروبية لا تراهن فقط على تعدد مصادر الغاز الأحفوري، بل تسير بالتوازي نحو تقليص الاعتماد الكلي على الغاز في حد ذاته، بما يُضعف من الأهمية الاستراتيجية طويلة الأمد لأي ممر أنابيب جديد أياً كان مصدره.

2- المخاطر الأمنية والتعاقدية:

لا تقتصر التداعيات على توازنات السوق وحدها بل تمتد إلى طبيعة المخاطر البنوية المختلفة التي يواجهها كل مشروع من المشروعات المتنافسين، وهي مخاطر لا يجوز التعامل معها بوصفها متماثلة رغم تشابه الهدف النهائي للمشروعين، ذلك أن اختلاف طبيعة الخطر يعني، بالضرورة، اختلاف أدوات مواجهته.

فمشروع خط أنابيب نيجيريا-المغرب يواجه مخاطر تعاقدية وسياسية مرتبطة بعدم استقرار دول الساحل الغربي الإحدى عشرة التي يمر عبرها، بينما يواجه مشروع خط أنابيب الغاز العابر للصحراء مخاطر أمنية صرفة مرتبطة بتمدد الجماعات المسلحة في منطقة الساحل وخصوصا النيجر.

ويشكل توسع التنظيمات الارهابية في الساحل الإفريقي مثل بوكو حرام تهديداً مباشراً لأي بنية تحتية لعبور الطاقة مما يجعل مسار الصحراء مخاطرة جيوسياسية عالية، وهذا التهديد الأمني المباشر يفرض على الجزائر ونيجيريا معاً استثماراً موازياً في تأمين المسار عسكرياً واستخباراتياً وهو عبء إضافي لا يظهر عادة في الحسابات الاقتصادية المجردة لتكلفة المشروع ومن ثم فإن أي مقارنة بين تكلفة المشروعين تظل ناقصة ما لم تُدرج فيها تكلفة التأمين الأمني بوصفها بنداً موازياً لا يقل أهمية عن كلفة الإنشاء الهندسي.

ويكشف هذا التباين في طبيعة المخاطر -تعاقدية وسياسية من جهة، وأمنية صرفة من جهة أخرى- أن أيّاً من المشروعين لا يخلو من عقبات جوهرية وأن المفاضلة بينهما لا تخضع لمعيار وحيد بل لتقدير مركب يوازن بين احتمالية تحقق كل نوع من المخاطر وكلفته المحتملة على استمرارية الإمداد وهو ما يجعل أي حكم قاطع بأفضلية مشروع على آخر حكماً متسرعاً ما لم يُبَيَّن على سيناريوهات متعددة لا سيناريو واحد.

لعل أهم ما تكشفه هذه الدراسة هو أن مفهوم أمن الطاقة الأوروبي لم يعد يقتصر على أسعار النفط والغاز أو تنوع الموردين، بل امتد ليشمل بعداً جديداً كلياً وهو الأمن الإقليمي الإفريقي بوصفه شرطاً بنوياً لا غنى عنه لاستمرارية أي مشروع نقل بري عابر للقارة، وهو امتداد مفاهيمي يتجاوز كل التعريفات الكلاسيكية لأمن الطاقة التي جرى استعراضها في المحور النظري الأول.

فعدم الاستقرار في منطقة الساحل وتحديدًا تمدد التنظيم الإرهابي فيها يهدد بشكل مباشر استمرارية أي مشروع نقل بري للطاقة عبر هذا الإقليم وهذا الارتباط العضوي بين استقرار الساحل وأمن الطاقة

الأوروبي يعني عملياً أن بروكسل باتت معنية، بشكل غير مباشر لكنه حاسم بملفات الأمن والحكومة في دول مثل النيجر ومالي بعد أن كانت هذه الملفات تُعامل تقليدياً كشأن إفريقي داخلي بحث لا صلة له بأسواق الطاقة الأوروبية.

ولا يقتصر هذا الامتداد على مشاريع الغاز التقليدي فحسب إذ إن حتى مشاريع الهيدروجين الأخضر المستقبلية تعتمد على بيئة استثمارية مستقرة، والتحديات الاقتصادية والتقنية وفوق كل شيء السياسية والاقتصادية، قد تعيق الاستثمار في اقتصاد الهيدروجين إذا لم يتم توفير استقرار مؤسسي، وهذا يعني أن رهان أوروبا على الهيدروجين الأخضر الإفريقي مستقبلاً بوصفه بديلاً أنظف من الغاز الأحفوري لن ينجو بدوره من نفس الاشتراط الأمني الذي يحكم اليوم مشاريع الأنابيب التقليدية، ومن ثم فإن الحديث عن "مستقبل نظيف" لأمن الطاقة الأوروبي لا يعفيه من عبء الاستقرار الإقليمي ذاته الذي يثقل كاهل الحاضر الأحفوري.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن أمن الطاقة الأوروبي أصبح اليوم دالة مركبة لثلاثة متغيرات متشابكة لا يمكن فصل أحدها عن الآخر وهي القدرة الإنتاجية الفعلية للمورد وهنا تتفوق الجزائر بازدياد حاجتها الوظيفية، ومثانة البنية التحتية القائمة هنا أيضاً تتفوق الجزائر بشبكاتها الممتدة، واستقرار البيئة الأمنية الإقليمية المحيطة بمسار النقل وهنا يتقاسم الطرفان درجات متفاوتة من المخاطر المختلفة النوع. وهذا التركيب الثلاثي للمتغيرات هو ما يفسر لماذا يظل الحكم النهائي على مآلات هذا التنافس رهيناً بتطورات ميدانية وأمنية يصعب التنبؤ بها بيقين تام في الأمد المتوسط والبعيد.

خامساً: أبعاد تكميلية لمعادلة أمن الطاقة

1- الأداء الفعلي للجزائر في تصدير الغاز نحو أوروبا

لتقييم موثوقية الجزائر كمصدر بديل فعلي لا نظري فقط، لا بد من الوقوف عند أرقام أدائها الفعلي في السنوات الأخيرة، والتي تعكس اتجاهات عامّة نحو زيادة الإنتاج والتصدير مع بعض التقلبات الموسمية التي لا ينبغي إغفالها أو المبالغة في تفسيرها على حد سواء.

فقد زادت الجزائر إنتاجها من الغاز الطبيعي زيادة ملحوظة بين عامي 2020 و2023 إذ ارتفع كل من الإنتاج الإجمالي والمسوّق بنحو 20 مليار متر مكعب³⁷. وهذا النمو المطرد في الإنتاج يعزز مصداقية الجزائر كشريك قادر على تلبية طلب إضافي، خلافاً للمخاوف التي كانت سائدة عقب اندلاع

الأزمة الروسية مباشرة حين شكك كثيرون في قدرة أي مورد إفريقي على سد فجوة بهذا الحجم في أمد قصير.

وقد ارتفعت صادرات الغاز الطبيعي الجزائري من 39 مليار متر مكعب في 2020 إلى 49 مليار متر مكعب في 2024، مع ارتفاع الغاز المنقول عبر الأنابيب من 25 إلى 35 مليار متر مكعب³⁸، ويؤكد هذا النمو المتسارع في حجم الصادرات لا سيما عبر الأنابيب تحديداً أن الجزائر لم تكتفِ بمجرد الاستفادة من ارتفاع الأسعار عقب الأزمة الأوكرانية بل استثمرت فعلياً في زيادة طاقتها التصديرية الفعلية، وهو ما يظهر استجابة حقيقية طويلة الأمد عن استغلال ظرفي عابر للأزمة.

غير أن هذا الأداء لم يخل من تفاوتات إذ يشير معهد بروغل إلى أن هذه الصادرات تراجعت من 37 مليار متر مكعب في 2021 إلى 32 مليار متر مكعب في 2024 كما بلغ الغاز المنقول عبر خط ترانسميز في 2024 أدنى مستوى له منذ 2021 بواقع 21 مليار متر مكعب فقط مقارنة بطاقة استيعابية تبلغ 33.5 مليار متر مكعب³⁹.

وفي المقابل، سجل خط ميدغاز الذي رفعت طاقته الاستيعابية السنوية من 8 إلى 10.5 مليار متر مكعب في 2022، رقماً قياسياً بلغ 9.4 مليار متر مكعب في 2024⁴⁰، وهو أداء يعكس نجاحاً واضحاً لهذا المسار المباشر نحو إسبانيا تحديداً، خلافاً لمسار ترانسميز الذي شهد تراجعاً نسبياً كما سبقت الإشارة إليه، مما يوحي بأن إعادة توزيع الجزائر لأولوياتها بين مساراتها المختلفة لا تراجع قدرتها الكلية هو ما يفسر هذا التباين.

أما صادرات الغاز الطبيعي المسال الجزائرية فقد بلغت ما يقارب 17 مليار متر مكعب في 2023 لكنها تراجعت بنسبة 14% في 2024 إلى مستوى 14.5 مليار متر مكعب⁴¹، وبالنظر إلى مجمل هذه المؤشرات المتباينة إسبانياً وإيطالياً وعبر مسارات مختلفة، يتضح أن الاعتماد الأوروبي المتنامي على الجزائر يتحقق فعلياً وإن لم يكن بمنحى خطي ثابت الاتجاه في جميع مساراته وهو تذكير ضروري بأن العلاقات الطاقوية، مهما بلغت متانتها البنيوية، تبقى عرضة لتقلبات فنية وتشغيلية لا يجوز تجاهلها.

ووفق بيانات نوفمبر 2024 وقررت الجزائر 39% من واردات إسبانيا من الغاز، منها 31% عبر خط ميدغاز و8% في صورة غاز طبيعي مسال⁴²، وفي عام 2024 كانت الجزائر رابع أكبر مورد للاتحاد الأوروبي ككل إذ شكّلت وارداتها منها نحو 15% من إجمالي الواردات الأوروبية منها 11.1%

عبر الأنابيب و3.8% في صورة غاز مسال ، وهي نسبة لا يستهان بها بأي مقياس وإن كانت تظل بعيدة عن مرتبة الاحتكار الذي كانت تنعم به روسيا قبل الحرب.

الجدول 3: حصة الجزائر من واردات الغاز الأوروبية والإسبانية لعام 2024

حصة الجزائر من واردات إسبانيا والاتحاد الأوروبي من الغاز		
المؤشر	النسبة	
 إسبانيا	39%	حصة الجزائر من واردات إسبانيا الإجمالية من الغاز 
	31%	منها عبر خط ميدغاز 
	8%	منها غاز طبيعي مسال 
 الاتحاد الأوروبي	15%	حصة الجزائر من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز 
	11.1%	منها عبر الأنابيب 
	3.8%	منها غاز طبيعي مسال 

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على (Escritano, G. (2025)، ص5.

لا يمكن فصل موثوقية الجزائر كمورد مستقبلي عن التزامها بالمعايير البيئية الأوروبية الناشئة، وعلى رأسها تنظيم الاتحاد الأوروبي لانبعاثات الميثان، الذي يمثل تطبيقاً مباشراً لما سبق وصفه في الإطار النظري بـ"القوة التنظيمية" الأوروبية، وهو تذكير بأن أوروبا، حتى في موقعها كطرف "أضعف" نسبياً في معادلة الغاز التقليدي، لا تفتقر إلى أدوات ضغط بديلة تعوّض هذا الضعف النسبي.

فقد دخل تنظيم الاتحاد الأوروبي بشأن الميثان حيز النفاذ في 4 أغسطس 2024⁴³ ، ويفرض هذا التنظيم على الموردين، بمن فيهم الجزائر، التزامات تدريجية صارمة تمتد على مدى سنوات قبل أن تكتمل كامل بنودها، وهذا التدرج الزمني نفسه دليل على أن بروكسل تراهن على التنظيم البطيء الثابت لا على المواجهة المباشرة السريعة. وبحلول 5 مايو 2025 وفي 31 مايو من كل عام بعد ذلك، سيكون على المستوردين التزام بتقديم معلومات محددة حول مراقبة انبعاثات الميثان وإجراءات التخفيف منها⁴⁴.

واعتباراً من 1 يناير 2027، يجب على المستوردين إثبات أن جميع العقود ذات الصلة الموقعة أو المجددة بعد دخول التنظيم حيز النفاذ تخضع لإجراءات مراقبة وإبلاغ والتحقق معادلة لمعايير الاتحاد الأوروبي⁴⁵. وتمتد هذه الالتزامات تدريجياً حتى تفرض بحلول 5 أغسطس 2030 على المستوردين إثبات أن كل الغاز الطبيعي المستورد يقل في كثافة انبعاثات الميثان فيه عن الحد الأقصى المسموح به، وهو أفق زمني يمنح الموردين -ومن بينهم الجزائر- فترة سماح ليست بالقصيرة، لكنها ليست بالطويلة أيضاً إذا ما قورنت بحجم الاستثمار التقني اللازم للامتثال الكامل.

وتحسباً لأي مخالفة، يحدد هذا التنظيم الحد الأقصى للغرامة عند كل مخالفة بنسبة 20% من رقم أعمال الكيان المخالف خلال السنة السابقة⁴⁶، وهو سقف عقابي مرتفع يمنح المفوضية الأوروبية أداة ضغط تنظيمية فعلية على أي مورد، بما في ذلك الجزائر، لا يمكن الاستهانة بكلفتها المحتملة، ولعل هذا السقف العقابي وحده كافٍ لتفسير سبب حرص سوناطراك على الظهور بمظهر الملتزم البيئي في تصريحاتها الرسمية الأخيرة.

ولوضع هذا التنظيم في سياقه العالمي، تجدر الإشارة إلى أن برنامج مراقبة انبعاثات الميثان **OGMP 2.0** يغطي بالفعل ما يقارب 40% من الإنتاج العالمي للنفط والغاز، وأكثر من 80% من تدفقات الغاز الطبيعي المسال العالمية⁴⁷، وهو اتساع يجعل الانخراط فيه شبه إلزامي عملياً لأي مورد كبير يسعى للحفاظ على حصته في السوق الأوروبية، بما فيها الجزائر التي أعلنت هي الأخرى عن استثمارات ضخمة في قطاعها النفطي والغازي، وكأن الانخراط في هذه المعايير الدولية بات، شئنا أم أبينا، ثمناً لا مفر منه لدخول السوق الأوروبية لا خياراً إضافياً يمكن الاستغناء عنه.

وبأقي هذا الاستثمار الجزائري متمثلاً في إعلان سوناطراك عام 2023 عن استثمارات بقيمة 50 مليار دولار على مدى الفترة من 2024 إلى 2028 في قطاع النفط والغاز بالبلاد، أكثر من 70% منها مخصص للاستكشاف والإنتاج⁴⁸، وهو حجم استثماري ضخم يعكس التزاماً جزائرياً واضحاً بمواصلة تطوير قطاعها الطاقوي على المدى المتوسط، بما ينسجم مع طموحها في الحفاظ على موقعها التفاوضي المزدوج الذي جرى تفصيله في المحاور السابقة.

خاتمة:

خلصت هذه الدراسة من خلال المقاربة التحليلية المقارنة غير المتماثلة الذي اتبعته عبر محاورها الخمسة إلى أن الفارق البنوي الجوهري بين الجزائر والمغرب في معادلة أمن الطاقة الأوروبي لا يكمن في تفوق أحد المشروعين تقنياً أو اقتصادياً على الآخر فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى اختلاف طبيعة الموقعين الاستراتيجيين ذاتهما، وهو اختلاف تفسره بدقة أدوات نظرية الاعتماد المتبادل التي تبتتها هذه الدراسة فالجزائر بازواجيتها الوظيفية بوصفها منتجاً أصلياً ومراً في آن واحد تظهر أقل ضعفاً من المغرب في أي سيناريو أزمة أو قطعة محتملة ذلك أن كلفة إيجاد بديل عن سوقها التصديرية القائمة منذ عقود أعلى بكثير من كلفة إيجاد بديل عن مشروع عبور لم يكتمل بعد، بينما يبقى المغرب في المقابل دولة عبور وتحويل تسعى لتعويض غياب هذا الاحتياطي الذاتي بالتحالفات الجيوسياسية والرهان الاستباقي على تقنيات المستقبل، وعلى رأسها الهيدروجين الأخضر.

وعلى صعيد اختبار الفرضيات تشير المعطيات المتاحة إلى أن الفرضية المركزية تصمد في ملف الغاز التقليدي إذ لا يرتفع الموقع الجزائري بنجاح مشروع بعينه ، وهو ما يسند أن الجزائر وفرت ما يقارب 15% من واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز عام 2024 ونحو 39% من واردات إسبانيا. وتتسق الفرضية الفرعية الأولى مع هذه الصورة فحساسية أوروبا تجاه أي اضطراب في الإمدادات الجزائرية المباشرة تبدو أعلى منها تجاه تعثر مشروع العبور المغربي الذي لا يحمل حتى الآن أي حجم من الإمدادات الفعلية. أما الفرضية الفرعية الثانية فتحتمل إلى قراءة أكثر تحفظاً إذ تبين أن تعدد دول العبور وطول المسار الذي يناهز 1.7 ضعف مسار الخط الصحراوي وكلفته التي تعادل بحسب التقديرات المتاحة نحو ضعفي كلفته تضعف القدرة التنافسية للمشروع المغربي، غير أن المشروع الجزائري النيجيري لا يخلو بدوره من مخاطر أمنية جدية في الساحل، ما يعني أن اختلاف طبيعة المخاطر لا تفاوت درجتها وحده هو الذي يحكم المفاضلة بين المشروعين. وتجد الفرضية الفرعية الثالثة سنداً في أن مسارات الطاقة البرية العابرة للقارة تظل رهينة بيئة أمنية وسياسية مستقرة الأمر الذي يوسع مفهوم أمن الطاقة الأوروبي ليشمل استقرار الساحل وحوكمة دول العبور والإنتاج .

ومع ذلك ينبغي الحذر من تحويل هذا التفوق الجزائري إلى حكم نهائي، لأن الفارق لا يبدو محصناً من التقلص. فميزان الحساسية والضعف في ملف الهيدروجين الأخضر أقرب إلى التعادل بين الجزائر والمغرب وما يحسم هذا التعادل هو الطرف الأوروبي الذي بدوره صاحب التكنولوجيا والتقنية في اختياره

للجهة التي يراها أكثر استقراراً يجعل منها الأقوى، وقد يجد المغرب في ريادته المبكرة فرصة لتضييق الفجوة إذا تحققت رهاناته. وفي الاتجاه نفسه يرجح أن يتراجع الطلب الأوروبي على الغاز بعد عام 2030، وأن تحد القوة التنظيمية الأوروبية ولا سيما تنظيم الميثان الذي يبلغ مرحلته الأشد صرامة بحلول أغسطس 2030 من هامش المناورة المتاح للموردين الأفارقة ما يجعل ممرات الغاز الإفريقي أقرب إلى حل انتقالي منها إلى بنية دائمة. ولا بد من الإشارة كذلك إلى أن الوضع الميداني للمشروعين سريع التحول.

وتبين الدراسة في هذا السياق أن قيمة المقارنة غير المتماثلة تكمن في أنها لا تفرض على الحالتين تكافؤاً مصطنعاً بل تجعل من اختلاف موقعيهما موضوعاً للتحليل، وأن نيجيريا والاتحاد الأوروبي حضرا فيها فاعلين سياقيين لا طرفين في المقارنة فالأولى تحدد بقدراتها الإنتاجية سقف ما يمكن أن يتحقق في المشروعين معاً والثاني يرسم بطلبه وقوته التنظيمية الشروط التي تقبل بها الإمدادات، وهكذا فإن أمن الطاقة الأوروبي لم يعد يقتصر على الأسعار وتنوع الموردين بل امتد إلى استقرار البيئة الإقليمية الإفريقية التي تعبرها الممرات بما فيها مشروعات الهيدروجين الأخضر المستقبلية.

وفي ضوء هذه النتائج توصي الدراسة الجزائر بالإسراع في معالجة التحدي الثلاثي المتمثل في نمو الطلب المحلي وتباطؤ الإنتاج والالتزامات التصديرية طويلة الأمد، عبر تسريع الاستثمار في الاستكشاف والتطوير بما يحفظ موقعها التفاوضي المزدوج على المدى الطويل لا القصير فقط. وتوصي الاتحاد الأوروبي بألا يبنى استراتيجيته بعيدة المدى على افتراض استمرار الطلب على الغاز الأحفوري وبأن ينظر إلى الاستثمار في استقرار دول العبور الإفريقية شرطاً لأمن إمداداته، إذ لا يتحقق خفض الضعف الأوروبي بإضافة مورد جديد إلى القائمة بل بضمان ألا يتحول هذا المورد إلى مصدر ضعف بديل بفعل هشاشة بيئته الأمنية. أما الباحثون ففتتح الدراسة أمامهم مسارين جديرين بالمتابعة أولهما رصد قدرة المغرب على تضييق الفجوة البنيوية عبر الهيدروجين الأخضر، وثانيهما إخضاع هذا الملف لأدوات القياس نفسها التي طبقت هنا على الغاز التقليدي في دراسة مستقلة.

التهميش:

¹ Daniel Yergin, "Ensuring Energy Security", Foreign Affairs, Vol. 85, No. 2, 2006, p. 70.

² Ibid., p. 71.

³ Edward Christie, "Energy Vulnerability and EU-Russia Energy Relations", Journal of Contemporary European Research, Vol. 5, No. 2, 2009, p. 280.

⁴ Ibid., p. 280.

⁵ Ibid, p. 280-281.

⁶ Ibid, p. 280-281.

⁷ Marco Siddi, "The Role of Power in EU-Russia Energy Relations: The Interplay between Markets and Geopolitics", Europe-Asia Studies, Vol. 70, No. 10, 2018, p. 1555.

⁸ Ibid, pp. 1555-1556.

⁹ Ibid, p. 1556..

¹⁰ Karen Smith Stegen, "Deconstructing the 'Energy Weapon': Russia's Threat to Europe as .Case Study", Energy Policy, Vol. 39, 2011, p6505

¹¹ Ibid., p. 6507

¹² Ibid., p. 6512.

¹³ Ibid., p. 6512.

¹⁴ Siddi, Ibid, p. 1554.

¹⁵ Ibid., p. 1553.

¹⁶ Ibid., p. 1553.

¹⁷ Aboushady, N. et al. Towards a Green H2 Economy: Algeria Country Report (HYPAT Working Paper 11/2024), Fraunhofer ISI, p. 8.

¹⁸ Dağ, F. "The African Atlantic Gas Pipeline and the Trans-Saharan Gas Pipeline: Geopolitical Competition in North Africa, West Africa, and the Sahel Triangle." *Ortadoğu .Etütleri*, Vol. 17, No. 1, 2025, p. 5

¹⁹ Ibid, p. 19.

²⁰ Reuters, "Intergovernmental deal for \$25 billion Nigeria-Morocco gas pipeline due this year, official", Reuters, 13/04/2026, **أنظر** 07/07/2026, **في شوه**: <https://www.reuters.com/sustainability/boards-policy-regulation/intergovernmental-deal-25-billion-nigeria-morocco-gas-pipeline-due-this-year-2026-04-13/>

²¹ Ibid

²² سفيان معامير، الأمن الطاقوي في ظل الصراع والتنافس الدولي وفرص تعزيز المكانة الإقليمية، مجلة الإقليمية للإقتصاد والتنمية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، المجلد 7، العدد 1 (2024)، ص 276.

²³ Aboushady, N. et al. Ibid., p. 6

²⁴ Ouki, M. (2022). African gas supplies to Europe: Between hopes and hard realities (Oxford Energy Comment) , Oxford Institute for Energy Studies, p. 3.

²⁵ Aboushady, N. et al. Ibid., p. 4.

²⁶ Ibid, p. 4.

²⁷ 282. ص سابق مرجع ..سفيان معامير

²⁸ Aboushady, N. et al. Ibid, p. 9

²⁹ 275. ص سابق، مرجع ..سفيان معامير

³⁰Ouki, M. Ibid, p. 9

³¹Anne-Laure Klein, "Algeria to Launch Trans-Sahara Gas Pipeline in 2026 Amid Rising European Demand", Prospect Intel, 18/02/2026, أنظر: 07/06/2026، شوهده في: <https://prospect-intel.com/algeria-to-launch-trans-sahara-gas-pipeline-in-2026-amid-rising-european-demand/>.

³²France 24, "Trans-Saharan Gas Pipeline: an African dream that could reshape world energy markets", France 24, 20/06/2026, أنظر: 06/07/2026، شوهده في: <https://www.france24.com/en/africa/20260620-trans-saharan-gas-pipeline-african-dream-that-could-reshape-world-energy-markets>

³³Ouki, M. Ibid, p. 6

³⁴Eurostat, "Energy Production and Imports," Statistics Explained, European Commission, June 2026, section "Natural Gas," https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Energy_production_and_imports

³⁵Institute for Energy Economics and Financial Analysis (IEEFA), "European LNG Tracker," May 2026, section "US Dominates Supply," <https://ieefa.org/european-lng-tracker..>

³⁶Ember, Global Electricity Review 2025, London: Ember, 2025, p. 2.

³⁷Escribano, G. Another round of Algerian gas for Europe, Elcano Royal Institute, ARI 40/2025, 2025, p. 2.

³⁸Ibid, p. 4

³⁹Ibid, p. 4

⁴⁰Ibid, p. 4

⁴¹Ibid, p. 5

⁴²Ibid, p. 5

⁴³Talus, K., Steck, G., & Atkin, J. EU Methane Regulation and its impact on LNG imports, Journal of World Energy Law and Business, VOL18, VO1, 2025, p. 1.، p.1.

⁴⁴Ibid, p. 3

⁴⁵. Ibid, p. 3

⁴⁶Ibid, p. 6

⁴⁷Ibid, p. 4

⁴⁸Escribano, G. Ibid, p. 7